العرب
الأربعاء 2021/01/27
السنة 43 العدد 11953

حوار وطني أم حوار حزبي في تونس

فاروق يوسف
كاتب عراقي

فيما صار جليًا أن الشعب التونسي قد وصل إلى لحظة اليقين من أن ثورته قد سُرقت ولم يعد في الإمكان استعادتها أو تعديل مسارها من خلال عودته إلى ترديد الشعار القديم "الشعب يريد إسقاط النظام"، تستعد الطبقة السياسية الحاكمة إلى الدخول في ما يُسمى بـ"الحوار الوطني" وهو الحوار الذي دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل وسيشرف عليه الرئيس قيس سعيد.

الدعوة إلى «حوار وطني» في تونس تجري باعتبارها مصالحة بين الأحزاب وليس على أساس العودة إلى أهداف الثورة ومراجعة أوضاع الشعب واستعراض الأخطاء التي ارتكبتها الأحزاب في حق الثورة والشعب

هناك تناقض لا مجال لإنكاره. وهو تناقض يمسّ جوهر النظام السياسي ولا علاقة له بخلافات يمكن القفز عليها من خلال تعديلات أو إصلاحات شكلية يتم من خلالها حذف أو إضافة لمسات في الخارطة السياسية القائمة التي رُسمت على أساس تقاسم السلطة بين الأحزاب. وإذا ما عرفنا أن تلك الأحزاب لم تطرح عبر سنوات تمثيلها في مجلس النواب أي مشروع اقتصادي يمكننا أن نسمح للريبة بالتسلل إلى أفكارنا في ما يتعلق بالحوار الوطني.

فمن المستبعد أن يكون الحوار بين تلك الأحزاب وطنيا، بمعنى خروجه عن نطاق دائرة الخلافات التي تشكل مسألة الحكم أساسا لها. ولو كانت تلك الأحزاب قد قدمت مصلحة الوطن التي هي مصلحة الشعب على مصالحها لما تدهورت الأوضاع المعيشية يوما بعد آخر منذ سقوط نظام زين العابدين بن علي ولما ازدادت أعداد الفقراء واتسعت دائرة البطالة.

لو كانت الأحزاب قد نجحت عبر السنوات العشر الماضية في بناء نظام سياسي أفضل من نظام بن علي أو بمستواه على الأقل لما خرج الشعب وهو في حالة ضنى وإرباك واستفهام إلى الشارع مرددا شعاره الذي صار من غير معنى بسبب أن ذلك النظام الذي يطالب بسقوطه لم يُفرض عليه بالقوة بل هو مَن اختاره وصادق على وجوده.

هل أخطأ الشعب التونسي في تقدير مواهبه؟

أخطأ حين ترك ثمرة الثورة في أيدٍ لا علاقة لها بالثورة. ولكن لمَ لم ينظم الشعب الثائر نفسه لاستلام الحكم بعد سقوط نظام بن علي؟ لم تكن هناك فوضى حين قامت الثورة وحين انتصرت ولكن الفوضى بدأت في ظل حكم الترويكا الذي تزعمته حركة النهضة.

كان هناك تهديد بقيام حرب أهلية وكان هناك عار الذاهبين إلى سوريا باعتبارهم مجاهدين وكانت هناك محاولات للانقضاض على صحيفة الأحوال المدنية. أما الأوضاع الاقتصادية فقد رُكنت جانبا. لم يكن هناك مَن يفكر في إعادة تنظيم الاقتصاد التونسي بما يتناسب مع ثروات تونس الحقيقية على المستويين البشري والمادي.

كانت هناك مسافةٌ خطأ بين الشعب وبين الأحزاب التي سطت على الأصوات في الانتخابات ومن ثم استولت على السلطة وصار كل شيء مقيدا بما تقرره وما تجده نافعا. ولم يكن ذلك "النفع" ليدخل في مصلحة الشعب. ذلك لأن الشعب انتهى دوره وصارت الأحزاب تفكر في منافعها. لا لشيء إلا لأنها لم تنبعث من الثورة ولم تكن على صلة بالأسباب التي أدت إليها.

لقد وجدت الأحزاب المائدة جاهزة أمامها ولم يكن أمامها سوى أن تأكل.

ذلك ما كانت عليه الأحزاب الحاكمة منذ عشر سنوات وحتى اللحظة، وهي إذ تختلف في ما بينها فليس لحسابات تتعلق بمصير الشعب الذي بدا بعد كل هذا الزمن كالمضحوك عليه ولا يريد أن يصدق أنه قد ضحك على نفسه.

لم تبذل الأحزاب عبر السنوات العشر الماضية أي جهد للاقتراب من الشعب من خلال تفهّم مشكلاته ومعالجتها بطريقة جادة من أجل الوصول إلى حلول للأوضاع المعيشية التي كانت تسير نحو الأسوأ. كل الصراعات التي كانت تجري تحت قبة مجلس النواب كانت تتعلق بمشكلة الحكم التي قررت حركة النهضة أن تُدخل الجميع في متاهتها فلم يعترض أو يتعفف أحد. لا لشيء إلا لأن أحدا منهم لم يفكر بنزاهة وإنصاف بمصير الشعب.

لقد شكلت الأحزاب طبقة سياسية مترفة معزولة عن الشعب كما لو أن أحدا لم يكلفها بشيء ولا ينتظر منها أن تقوم بشيء، إلى أن وصل الصدام في ما بينها إلى مرحلة الاتهام بالإرهاب ورعايته ودعمه بحيث لم يعد جلوسها في مكان واحد ممكنا. كانت الحرب تحت قبة مجلس النواب مسلية ومشوقة.

ولكن ماذا عن الشعب؟

كان الشعب مستبعَدا من المعادلات السياسية كلها.

هناك شيء غريب يحدث في تونس. فالدعوة إلى "حوار وطني" إنما تجري باعتبارها مصالحة بين الأحزاب وليس على أساس العودة إلى أهداف الثورة ومراجعة أوضاع الشعب واستعراض الأخطاء التي ارتكبتها الأحزاب في حق الثورة والشعب.

كان من الطبيعي والمعقول أن يُعقد حوار بين الأحزاب والشعب، أما أن تتحاور الأحزاب في ما بينها فإن ذلك يعد تونس بسنوات عشر أخرى مظلمة.

في الطريق إلى حبل المشنقة

علي الصراف
كاتب عراقي

الحزب الجمهوري الأميركي يمضي إلى انقسام عظيم قد يقضي على فرصه لجيل أو جيلين. والسبب هو أنه وقع ضحية رئيسٍ زادتْ الهزيمةُ من نرجسيته.

الحزب الجمهوري لا يعرف الآن ما السبيل لمعالجة الكارثة. وسوف ينتهي إلى حبل يضيق على خناقه.

تجريم دونالد ترامب في مجلس الشيوخ سوف يؤدي إلى تهشيم القاعدة الانتخابية الواسعة التي استقطبها للحزب. وعدم تجريمه سوف يؤدي إلى تهشيم صورة الحزب ككل أمام الناخبين الأميركيين، ويظل الانقسام الداخلي قائما فيه.

في عزلته الطاحنة بين السادس من يناير، حيث وقع الهجوم على مبنى الكونغرس، ويوم تنصيب الرئيس جو بايدن في العشرين منه، كان ترامب في حالة غضب شديد، ولا أحد كان يعرف ماذا يمكن أن يفعل. ومن الناحية العملية، فقد تولى نائبه مايك بنس إدارة البلاد، وحذّره من القيام بأي تصرفات شاذة.

وهناك ما يبرر الاعتقاد بأن بنس كان سعيدا، ليس بأقل من بايدن بعدم مشاركة ترامب في حفل التنصيب، لأنه كان يخشى من وقوع تصرفات هستيرية تحوّل المناسبة الاحتفالية التقليدية إلى مأساة وطنية.

كل موظفي البيت الأبيض، منذ اقتحام الكونغرس صاروا يتلقون الأوامر من رئيسين، واحد يدور حول نفسه، والآخر في"المبنى رقم واحد" بمجمع "المرصد البحري الأميركي"، حيث يقيم بنس.

الضابط الذي شوهد وهو يحمل حقيبة الأزرار النووية، لدى مغادرة ترامب للبيت الأبيض صبيحة يوم التنصيب، ربما كان يحمل نسخة مزيّفة منها. وهي ربما كانت كذلك منذ أن وقع ترامب ضحية الهستيريا التي نجمت عن رفضه التصديق بأنه خسر الانتخابات.

وطوال الوقت، لا أحد كان مستعدا للقول إن الولايات المتحدة يرأسها شخص مجنون. فذلك كان مما يمكن أن يؤدي إلى انهيار البورصات، وإلى اضطرابات دولية لا حدود لها.

الوحيدة التي شخّصت جانبا من حالة ترامب النفسية المضطربة، هي ابنة أخيه ماري ترامب التي نشرت كتابا بعنوان "أكثر مما ينبغي، وغير كافٍ أبدا"، وصفته فيه بأنه كذاب ونرجسي ومتسلط، ومتعجرف وغشاش ويتعمّد الجهل، قبل أن تخلص إلى القول إن عائلتها "صنعت أخطر رجل في العالم".

الآن تمضي هذه الصفحة إلى حيث تبدو وكأنها صفحة مطوية، إلا أنها ليست كذلك. فالسنوات الأربع الماضية التي مضت، في حدود سلطة البيت الأبيض، لم تمض بعد بالنسبة إلى البلاد، ولا للحزب الجمهوري. فالعاصفة مستمرة.

ولئن ترك ترامب رسالة وداع طيّبة للرئيس الجديد، فإنها بقيت سرا. ربما لكي يبقى الاضطراب فيها خافيا.

غدا سوف يُشاهد ترامب وهو يلعب الغولف. إلا أنه لا توجد ضمانات بأنه سوف يستردّ صحته العقلية، أو يكفّ عن تهديد الجمهوريين "الضعفاء".

وإذا ما عاد ليجد نفسه وسط الجمهور، فانه يهدد الجمهوريين بتأسيس حزب جديد لكي يدفع بهم إلى الهاوية بعد أن ظلوا يركضون لأربع سنوات خلف رئيس مجنون.

إذا صدقت التكهنات بأن ترامب يزمع بالفعل تأسيس "الحزب الوطني"، فإنه سوف يلم شمل كل الجماعات اليمينية المتطرفة التي ظلت تتغطى بستار "الحزب الجمهوري".

مجموعات مثل "حزب الشاي" و"براود بويز" و"كيو آنون" وغيرها من تنظيمات اليمين المتطرف، سوف تجد في ترامب نجما قادرا على توحيدها وإعادة توليفها لتكون قوة سياسية موحدة، على المستوى الوطني، بدلا من كونها مجموعات محلية ممزقة، ومن دون "مرشد روحي" يخاطب فيها التصعيد ونظرية المؤامرة.

وهذا ما سوف يسحب أكثر من نصف البساط من تحت أقدام الحزب الجمهوري.

التطرف يستقطب أكثر مما يمكن للاعتدال أن يفعل. هذا هو الواقع الذي سمح لترامب بأن يحصل على 75 مليون صوت من أصوات الناخبين.

"سي.أن.أن" قالت في لحظة صراحة "سواء أحببت ترامب أم كرهته، إلا أنك لا بد أن تعترف بأنه كان قوة جذبت كل ذلك الزخم من الناخبين".

قوة الجذب تلك، حشدت كل قوى اليمين، كما حشدت في المقابل كل قوى اليسار أيضا. فبدا الانقسام صارخا.

وثمة ما يبرر لأنصار ترامب بأن ينسبوا الفضل له في حشد القاعدة الجمهورية على نحو لم يتمكن منه أي رئيس آخر من قبل.

إلا أن النواة الصلبة في هذه القاعدة هي اليمين المتطرف الذي أمضى ترامب رئاسته كلها وهو يغازله.

ولسوف يحتاج الجمهوريون التقليديون إلى وقت طويل ليعيدوا جمع قاعدتهم في ملعب "يمين الوسط". فإذا وقع الانقسام، فلن يكون من الغريب على الإطلاق أن يتمكن أنصار ترامب من كسب بعض الولايات في مجلسي الشيوخ والنواب في الكونغرس. وستكون تلك بمثابة ضربة قاضية يدوم أثرها ردحا طويلا من الزمن، وتزيد الشروخ الاجتماعية عمقا وتوترا.

ترامب الذي ظل ينتقد الجمهوريين ممن لم يقفوا إلى جانبه، سوف يجد طريقا لكي يحشرهم في الزاوية. وهم يقفون اليوم أمام أحد خيارين: إما أن يسعوا إلى تطهير الحزب من "الترامبية"، بكل ما تعنيه من شعبوية يمينية، فيصبح الانقسام الداخلي حتميا.

وإما أن يتراخوا أمام المد ويقبلوا بعواقبه، وهو ما يعني أن ترامب سيكون هو قائد الحزب من الناحية العملية، وهو الذي يتحكم فيه، ليحوله إلى ملعب غولف من ملاعبه.

يملك ترامب القدرة المادية لذلك. كما أنه يستطيع أن يستقطب الكثير من أموال التبرّعات.

ولكن عدا عن فقدان بعض مصادر التمويل، فإن الحزب الجمهوري يواجه مأزقا ثلاثي الرؤوس. من ناحية، فإن الانزلاق المتواصل نحو اليمين، يُبعده عن قاعدته الرئيسية بين أوساط الطبقة الوسطى. ومن ناحية أخرى، فإن التغيير الديمغرافي يقود المزيد من الشباب والأقليات إلى التصويت لصالح الديمقراطيين، وهو ما يجعل فرصه تضيق. أما الناحية الأسوأ، فهي تنامي ظاهرة الازدراء للتقاليد والقيم الديمقراطية، بين الناخبين الجمهوريين الذين يعتبرون أنها تضفي طابعا مزيّفا على الواقع.

وهذا ما جسدته تظاهرة اقتحام الكونغرس أفضل تجسيد. وكانت نوعا من راديكالية لم يفعل ترامب سوى أنه توّجها بالتبرير.

صحيفة نيويورك تايمز تقول (23-01-2021)، إن عاصفة اقتحام الكونغرس بدأت عهدا جديدا لليمين المتطرف طويل الأمد، وإن المتشددين اليمينيين، ومن بينهم الميليشيات المعادية للحكومة، وجماعات تفوق العنصر الأبيض وأصحاب نظرية المؤامرة، لا يعتبرون أن شيئا في التمرد كان فاشلا.

ما حدث في السادس من يناير، كان بعبارة أخرى، فصلا آخر من فصول معركة حشد القوى.

وهناك قناعة متزايدة وراسخة في أوساط الجمهوريين، فضلا عن يمينهم العنصري، بأن سلطة الثنائي بايدن وكامالا هاريس هي في الواقع سلطة لليسار المتشدّد.

الانقسام في عموم الولايات المتحدة، إذا كان يبدو حادا وعنيفا، فإنه أكثر حدة وعنفا داخل الحزب الجمهوري.

عندما يوحي ترامب بأنه يمكن أن يذهب إلى تأسيس حزب جديد، ولو على سبيل التهديد لعرقلة محاكمته، فإنه يبعث برسالة تقول للحزب إنه سيخسر الكثير من نفوذه وقاعدته ومقاعده في الكونغرس

وعندما يوحي ترامب بأنه يمكن أن يذهب إلى تأسيس حزب جديد، ولو على سبيل التهديد لعرقلة محاكمته، فإنه يبعث برسالة صريحة تقول للحزب إنه سيخسر الكثير من نفوذه وقاعدته ومقاعده في الكونغرس.

ولو حدث ذلك بالفعل، فإنه مما لن يمضي أثره بسلام، لا على مؤسسات النظام، ولا على الاستقرار، في بلد يواجه أزمتين كبيرتين: وباء كورونا، والركود الاقتصادي.

الجمهوريون سوف يدفعون ثمن ركضهم وراء يمينية ترامب، وانكفاء بعضهم عنه في الميل الأخير. ومحاكمته في الكونغرس ستحدد أول خطوط الانقسام في صفوفهم. ولكنها ستقرر أيضا ما إذا كان الحزب الجمهوري سوف يتحول إلى ملعب غولف لليمين، أم أنه سيعتلي بفخر أعواد المشنقة.